

جدلية العدالة والمساواة في النظرية السياسية المعاصرة:
دراسة في نظرية العدالة لجون راولز

Dialectic of justice and equality in contemporary political theory
-A Study in Justice Theory by John Rawls_



عباسي كريمة

جامعة سطيف 2، الجزائر، ndwa2013@mail.com

تاريخ النشر: 2022/01/01

تاريخ القبول: 2021/09/06

تاريخ الإرسال: 2021/01/17

ملخص:

لقد أصبحت مسألة العدالة والمساواة هاجسا للفكر السياسي والأخلاقي المعاصر على اختلاف مرجعياته ومدارسه، ومع تنامي الاهتمام بقضايا العدالة، برزت إشكالية تحقيق العدالة من خلال جدلية العدل والمساواة. ويعد جون راولز من أبرز فلاسفة الفكر الغربي السياسي المعاصر، حيث استطاع تطوير نظرية قائمة على مبادئ تؤسس لتحقيق العدالة، وذلك من خلال اعتماد مبدأ مهم وهو المساواة بين الأفراد، فكما أن العدالة هي حق كل أنسان، فإن هذا الحق يكفل ضمن إطار قانوني شرعي يعمل على تحقيقها بوجهها كمساواة وكإنصاف، فالعدالة لا بد أن تقتصر بشرط المساواة، وإلا فإنه سيصعب تحقيقها، لأن المساواة هي ما يضمن الكرامة للجميع مادام الجميع أحرارا ومتساوين، فإن المساواة تصبح هي الفرصة المنصفة. وهو ما يتعارض مع بعض المبادئ مثل مبدأ تحقيق الحرية للجميع دون أن يتنافى ذلك مع التفاوت والمساواة. وهو ما جعل العلاقة بين المساواة والعدالة علاقة جدلية تستدعي الاهتمام والدراسة.

الكلمات المفتاحية: العدالة؛ المساواة؛ الوضع الأصلي؛ الليبرالية؛ حجاب الجهل

Abstract:

The issue of justice and equality has become an obsession for contemporary political and ethical thought, with its various references and schools, and with the growing interest in justice issues, The problem of achieving justice has emerged through the debate on justice and equality, and John Rawls is one of the most prominent philosophers of contemporary Western political thought, Where he was able to develop a theory based on principles establishing the achievement of justice by adopting an important principle, which is equality between individuals, His approach to justice was the most important in contemporary political theory. **Keywords:** Justice; equality; original status; liberalism; Veil of ignorance.

* المؤلف المرسل: كريمة عباسي، email@mail.com

مقدمة:

لقد شغل موضوع العدالة والمساواة مكانة مهمة في طروحات الفلاسفة والمفكرين قديما وحديثا، باختلاف توجهاتهم وتخصصاتهم، والعدالة في الفكر السياسي الغربي المعاصر تجسدت من خلال المفكر جون راولز الذي ناقض الفكر الليبرالي الإصلاحي مع الفكر الليبرالي الكلاسيك في للدولة حتى تأخذ دورها في تحقيق الفرص في السوق لمصلحة الأفراد وتحقيق المساواة. حيث أن المشروع الراولزي قام بدمج أحسن ما في الاشتراكية الأوروبية، ألا وهو "المساواة الاجتماعية والاقتصادية"، مع المبادئ العتيدة لليبرالية الأمريكية، ألا وهي "التسامح التعددي والحرية الشخصية"، من خلال مفهومي العدل والمساواة كأساس لنظرية العدالة التي أسس لها، وعليه تطرح الدراسة الإشكالية التالية: إلى أي مدى استطاعت نظرية العدالة لجون راولز حل إشكالية الجدل بين العدالة والمساواة في النظرية السياسية المعاصرة؟

1. جون رولز السيرة الذاتية والتغيير في المرجعية الفكرية

ان جون رولز هو أحد الفلاسفة الأمريكيين البارزين المتخصصين في الفلسفة الأخلاقية والسياسية، كان مؤلف نظرية العدالة، التي لا تزال تعتبر واحدة من أهم المنشورات في الفلسفة السياسية، حصل على جائزة الصدمة في المنطق والفلسفة والميدالية الإنسانية الوطنية.

أ. السيرة الذاتية:

ولد جون رولز في بالتيمور بولاية ماريلاند، والتحق بمدرسة كينت في كونيتيكت، و في عام 1939 دخل جامعة برينستون، وفي عام 1943 بعد فترة وجيزة من حصوله على شهادة في الفن، انضم إلى جيش الولايات المتحدة. خدم خلال الحرب العالمية الثانية، لكنه ترك الخدمة العسكرية، ودخل مرة أخرى جامعة برينستون في عام 1946 للحصول على دكتوراه في الفلسفة الأخلاقية في برينستون، وفي عام 1950 نشر جون رولز أطروحة بعنوان البحث في مجال المعرفة الأخلاقية تم النظر إليها بالإشارة إلى الأحكام المتعلقة بالقيمة الأخلاقية للشخصية، وبعد حصوله على الدكتوراه في عام 1950، بدأ التدريس في جامعة برينستون، وبقي في هذا المنصب لمدة عامين.

2. التغيير الفكري لدى جون رولز وأهم إنتاجاته العلمية

حين كان رولز طالبا كتب أطروحة دينية للغاية وكان يفكر في الدراسة من أجل الكهنوت، عبر فيها راولز عن إيمانه المسيحي في الحرب العالمية الثانية، حيث شهد العديد من المعارك ثم في الستينيات، عارض العمل العسكري الأمريكي في فيتنام، دفع صراع فيتنام رولز إلى تحليل العيوب في النظام السياسي الأمريكي التي دفعته إلى السعي بلا رحمة إلى ما اعتبره حربا غير عادلة والتفكير في كيف يمكن للمواطنين مقاومة السياسات العدوانية لحكومتهم.

في عام 1951 نشرت مجلة كورنيل مراجعة حول نظام اتخاذ القرار بشأن الأخلاقيات في نفس المجلة، كتب أيضا العدل كصدق وإحساس بالعدالة في عام 1963، وكتب فصلا بعنوان "الحرية الدستورية ومفهوم العدالة" لكتاب نوموس السادس، وفي عام 1967 كتب فصلا بعنوان العدالة التوزيعية نشر في كتاب الفلسفة السياسة والمجتمع، وفي عام 1971 كتب نظرية العدل، التي نشرتها طبعة جامعة هارفارد وتعتبر من

أهم أعماله في الفلسفة السياسية والأخلاق، وفي نوفمبر 1974 كتب مقالا بعنوان "الرد على ألكسندر وموسغريف" في "المجلة الاقتصادية الفصلية"، وفي عام 1993 أصدر نسخة محدثة

من نظرية العدل تسمى الليبرالية السياسية، وكتب جون رولز مقالا بعنوان قانون الشعوب نشر في عام 2001، نشر كتاب العدل بالصدق: إعادة التأكيد ردا على انتقادات لكتابه نظرية العدل وكان الكتاب ملخصا لفلسفته، وأكثر أعمال راولز التي تمت مناقشتها هي نظريته عن المجتمع العادل، حيث أوجز رولز أولا فكرة العدالة بالتفصيل في كتابه لعام 1971، نظرية العدل وتابع تصحيح هذه الفكرة طوال حياته حيث ظهرت هذه النظرية أيضا في كتب أخرى و جون رولز يعتبرها في الليبرالية السياسية (1993)، وقانون الشعوب (1999).

ويعتبر البعض جون رولز أهم فيلسوف سياسي في القرن العشرين في أهم عملين له هما: نظرية العدالة، والعدالة كإنصاف، حيث يدافع عن نظرية يسميها العدالة إنصافا، وهي نظرية معنية أساسا بالسبب التي توزع عبرها المؤسسات التي توزع عبرها المؤسسات الاجتماعية الرئيسية الحقوق والواجبات الأساسية وتحدد كيفية تقسيم امتيازات التعاون الاجتماعي الأساسية، هكذا تم تصميم نظرية العدالة كإنصاف كي يتم تطبيقها على ما يسميه رولز "البنية الأساسية"، أي المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، حيث أنها تؤمن مثالا معياريا يفترض أن نحكم وفقه على التكوين السياسي في المجتمع العدل، وفق هذه النظرية، مجتمع تحكمه مبادئ (فارلي 2008، ص. 35)، وعد نظرية العدالة أهم محاولة فلسفية بعد النظريات التعاقدية في القرنين 17 و18 ولبناء قاعدة نظرية صلبة للممارسة الليبرالية، فقد أكد أن هدفه هو تقديم تصور للعدالة يمكن من خلاله رفع مستوى التجريد لنظرية العقد الاجتماعي الشهيرة، كما وجدت في أعمال لوك، وروسو، وكانط (راولز 2001، ص. 29-30)

2_ مفهوم العدالة والمساواة من منظور رولز

نظرية العدالة هي أول نظرية في العصر الراهن تقدم بناء مفهوما قويا لتأسيس مرجعية العدالة، إضافة إلى أنها تعيد المبحث الأخلاقي إلى الفلسفة الذي انسحب منه بأثر النقد التنشوي الراديكالي للتصورات الأخلاقية وإقصاء الملفوظات المعيارية من دائرة المعنى في الفلسفات التحليلية التي كانت مهيمنة في السياق الأمريكي، كما أنها نظرية استطاعت أن تطرح لأول مرة منهجا جديدا جريئا في طرح المسائل الخلقية والسياسية مازالت الجامعات عبر العالم تحتفي به (البجداني 2017، ص. 02-03)

أ. مفهوم العدالة

ينطلق راولز في تعريفه للعدالة بأنها المبدأ القائم على الانصاف فالعدالة أن ينصف كل فرد الآخر في معاملته معه من جهة، وينصف الفرد أفراد المجتمع في معاملته معهم من جهة أخرى يرى أن العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية، وهي الحقيقية للأنظمة الفكرية... فالعدل عند راولز هو أساس الهيكل الاجتماعي فالعدالة عنده هي اتفاق مجموعة من البشر على مفهوم مشترك للعدالة يتطلب وجود مصالح وثقافة مشتركة وجملة قيم تعاونية وعادات تفرض التزاما أخلاقيا عليهم (محمد طارش، ص. 258)

ويرى راولز أن العدالة هي "الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية، كما هي الحقيقة للأنظمة الفكرية، ومهما كانت النظرية أنيقة ومقتصدة لا بد من رفضها إذا كانت غير صادقة، كذلك الأمر بالنسبة إلى

القوانين والمؤسسات مهما كانت كفاءة وجودة التشكيل لا بد من إصلاحها وإبطالها إن كانت غير عادلة". ومن هنا يجعل العدالة هي الأساس الأول لكل المؤسسات الاجتماعية والشرط الجوهري الذي لا يمكن تجاوزه، والذي من خلالها تقبل المؤسسات أو ترفض وتستبدل بمؤسسات أخرى عادلة، فالعدالة هي أساس هيكل المؤسسات الاجتماعية لذا ينبغي أن تسير جميع الإجراءات التشريعية والسياسية والاقتصادية والفكرية وفق مبادئ العدالة.

ولكي يبرهن راولز على سياسية أو بالأحرى تسييس تصوره للعدالة كإنصاف، فإنه يستحضر مفهوم الثقافة السياسية العمومية، والذي يشمل الأفكار والمبادئ التي قد تكون متناقضة فيما بينها، كما يشمل المؤسسات الأساسية والتقاليد التاريخية ذلك أن مقبولية أي تصور سياسي معين للعدالة مرتين بتطابقه مع القناعات المتروية على كل مستويات العمومية. لذلك، يقول إذا كنا نتطلع للنجاح في إيجاد أساس توافق عمومي، فعلى أن نقوم بتنظيم أفكار أو مبادئ معروفة جيدا، بكيفية جديدة بهدف تشكيل تصور للعدالة السياسية (البجداني 2017، ص. 09)

حيث أن العدالة كإنصاف ليست مجرد تدبير اقتصادي للمتطلبات الاستهلاكية الكمية، بقدر ما هي محاولة لتأطير هذه التطلعات داخل نظرية تصالح بين مفهوم الخيرات ومفهوم العدالة، من خلال جسر العقلانية، والعدالة كإنصاف هي الاسم الذي يطلقه راولز على تصوره للعدالة، والذي يتضمن مبدأين للعدالة، وواجبات طبيعية، ومبدأ للإنصاف، وكذلك مبدأ للدخار، ويتم تسويق وتبرير هذه المبادئ من خلال افتراض الوضعية البدئية، ويتأصل هذا الاسم في تصور أن المبادئ المنصفة يلزم أن تنجم عن اختيار في وضعية منصفة تستدمج كل الأسباب الأخلاقية والعملية ذات الصلة، يفترض انتقال صفة الإنصاف من الوضعية الافتتاحية إلى المبادئ التي يتم اختيارها ضمنها، وفي هذا السياق يعترف أمارتيا سن بأن نظرية راولز المتمثلة في العدالة كإنصاف لعبت دورا كبيرا جدا في جعلنا نفهم مختلف جوانب فكرة العدالة، وحتى لو كان لا بد من هجرها، ولهذا في اعتقادي مبرر قوي. فسيبقى قدر كبير من إسهامه وسيظل يغني الفلسفة السياسية (سن 2010، ص. 101)

ب. مفهوم المساواة

إن سطوة مقولات الحيد الليبرالي واقتصاد السوق الحر الذي عبر عنه آدم سميث بقوله: أعطني ما أريد لتحصل على ما تريد، قد أثر سلبا على قيمة المساواة التي لاشك أن عدم مقاربتها يفقد الحرية معناها الأصيل على اعتبار أن الفقر يشكل بحد ذاته حرمانا من القدرة على ممارسة الحرية، فجون على الرغم من كونه من عائلة ذات امتيازات، فهو من سن مبكرة، مدرك لمشاكل عدم المساواة والتمييز العنصري والاجتماعي في بلده، الولايات المتحدة: لها آفاق حياة مختلفة، يحددها جزئيا النظام السياسي والظروف الاقتصادية والاجتماعية، وجاء المشروع الرأولزي لتعميم ورفع مستوى تجريد نظرية العقد الاجتماعي كما عرضها لوك وروسو وكانط. وقد لاحظ أن النظرية النظامية السائدة والمهيمنة هي "النفعية"، والسبب في ذلك أنها ارتبطت بأسماء مفكرين كبار مثل هيوم، سميث، بنتام، ومل، فطور نظريته بحيث لا تبقى مفتوحة على الاحتجاجات التي أصبحت قدرا لها، وظل يدافع عن رؤية مميزة بالغة المساواتية متناقضة مع رؤية آخرين من نفس معسكره الليبرالي، وحاجج بأنها من صميم الأفكار الليبرالية، وظل دافع عن انتمائه لهذا الخط الفكري، ما فعله المشروع

الراولزي هو دمج أحسن ما في الاشتراكية الأوروبية، ألا وهو "المساواة الاجتماعية والاقتصادية"، مع المبادئ العتيدة لليبرالية الأمريكية، ألا وهي "التسامح التعددي والحرية الشخصية".

وتعد المساواة من أهم مرتكزات العدالة، إذ تؤدي إلى إزالة التمايز بين الطبقات الأمر الذي يقود إلى المزيد من الحرية والمساواة بين الناس، وأن بين المساواة والحق السياسي علاقة قوية، بإذ إذا نفي أحد الاثنين لن تأخذ الثانية وقتاً طويلاً قبل أن تختفي تلقائياً (محمد طارش 2018، ص.255)

3. مرتكزات ومبادئ العدالة من منظور رولز

يعلن رولز صراحة أن نظريته في العدالة هي استمرار للمشروع التعاقدية، وأن مفهومه للوضعية الأصلية يتقابل إلى حد بعيد ومفهوم الحالة الطبيعية عند فلاسفة التعاقد الاجتماعي ولكنه يختلف عن الفلاسفة المذكورين في كونه لا يهدف إلى تأسيس المجتمع السياسي، وإنما إلى تأسيس مبادئ العدالة فقط، ويمكننا أن ندرج مرتكزات ومبادئ العدالة من خلال النقاط التالية.

أ. مرتكزات العدالة

_ **التكافؤ في الفرص:** مبدأ تكافؤ الفرص بالمعنى البسيط يشير إلى التساوي بين جميع أفراد المجتمع في المجالات المختلفة، في مجال التعليم والعمل وغيرها من مجالات الحياة المختلفة، إذ أن مبدأ تكافؤ الفرص ذو مناحي وأبعاد أكبر لا تقتصر على مجال دون آخر، وتكافؤ الفرص في المجتمع هو أحد الوسائل التي تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الهوة بين كافة أطراف وفئات المجتمع والتوزيع العادل للموارد والاعباء العدالة التوزيعية ويتم من خلال محورين هما التوزيع العادل للموارد والاعباء، من خلال نظام الاجور والدعم والتحويلات ودعم الخدمات العامة، وبالدوات الخدمات الصحية والتعليمية، ويتحقق ذلك من خلال عدد من المحاور التي يتم من خلالها توزيع الدخل، وإعادة توزيعه داخل المجتمع، من خلال طريقة توزيع الاعباء الضريبية، وكلما تعددت الشرائح الضريبية واتخذت منحى تصاعدي يتناسب مع المقدرة التكليفية للممولين، فإن النظام الضريبي يتمتع بدرجة أعلى من الكفاءة في تحسين الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية (محمد طارش ص.255)

_ المجتمع المحكم التنظيم:

حسب رولز المجتمع الحسن التنظيم، بأنه ذلك المجتمع الذي تم تصوره لضمان الخير لأفراده، ويتميز بكونه محكوم بتصوير عمومي للعدالة، ففي هذا المجتمع يحترم كل فرد نفس مبادئ العدالة، التي يعرف أن كل فرد آخر يحترمها بالقدر نفسه، كما أن المؤسسات الاجتماعية القائمة تحترم هذه المبادئ وتجسدها أي أن هذه المؤسسات السياسية والاجتماعية يجب أن تشتغل بكيفية تولد في نفوس الأفراد الاحساس بالعدالة، حيث أن هذا المجتمع مصمم لتعزيز رفاهية أعضائه بدون تمييز لكن، يصعب كثيراً أن يتم الحصول على مجتمع، يقبل كل أعضائه مفهوماً سياسياً للعدالة. (البجواني 2017، ص. 12)

ويرى أنه إذ اعتبر المؤسسات السياسية ومبادئ التدابير الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها مؤسسات رئيسية، فحدد العدالة بأنها الطريقة التي توزع فيها هذه المؤسسات الحقوق والواجبات الأساسية وتنظم تقاسم الفضائل الناتجة عن التعاون الاجتماعي، ومع قبوله مبادئ الحرية والمساواة والأخوة، فقد جمعها مع مبادئ العدالة، فالمساواة تصبح مساواة الفرصة المنصفة، فيما تصبح الأخوة مبدأ الاختلاف. مع ضرورة التوافق على "حصص توزيعية سليمة"، إن مبادئ العدالة هي ببساطة مبادئ تنظيم التوزيع التي

ستختار من الناس في مجتمع ما، حيث تلزم ظروف العدالة وأحوالها. (سن 2010، ص. 141)، أي أن هذه المؤسسات السياسية و الاجتماعية يجب أن تشتغل بكيفية تولد في نفوس الأفراد الاحساس بالعدالة. إن هذا المجتمع مصمم لتعزيز رفاهية أعضائه بدون تمييز لكن ويقول رول: إن التربية الأخلاقية هي التربية من أجل الاستقلالية الذاتية (البجواني 2017، ص. 13)

_الوضعية البدئية:

الوضع الأصلي هو رولز على كانبط حيث أنه البديل الذي يضعه للدرب الذي سلكه كانبط في كتابه نقد العقل الخالص يعتبر أن الوضع الأصلي هو الذي يمكننا من النظر إلى غرضنا عن بعد، لكن ليس عن ذلك البعد الذي يضعنا في عالم مفارق، فالوضع الأصلي، حسب رأيه، يستهدف تلبية هذا المطلب من خلال وصف حالة ابتدائية للإنصاف وتعريف تلك المبادئ التي تتفق الأطراف العقلانية على إخضاعها لشروطها (ساندل 2009، ص 70)، ولكي يقوم رولز بإرساء مقارنته المؤسساتية والاجرائية، يفترض ما يسميه بالوضعية الأصلية، ويعني بهذه الأخيرة حالة الجمود الأولى التي تضمن عدالة التوافقات الأساسية التي يمكن التوصل إليها لاحقا، فيمكن تقويم مدى عقلانية وملاءمة نظرية ما للعدالة إذ كانت مبادئها قد انتقاها الأشخاص بإرادتهم وبتفكيرهم العقلاني، هذه الوضعية التي سيتعاقد في إطارها الأفراد الأحرار و العقلانيون وتحت حجاب الجهل، الذي سيحجب عنهم أصولهم الاجتماعية والثقافية والفكرية والاقتصادية والسياسية الأيديولوجية، بحيث سيصبح المتعاقد عاجزا عن تصميم مبادئ تخدم وضعيته الخاصة، و مبادئ العدالة ستكون نتيجة تداول منصف بين كل المتعاقدين، هذه الوضعية يجب أن تكون منصفة بالضرورة على نحو تسمح بعدالة الاختيارات الناتجة عنها ذلك، أن كل ما ينتج عن اجراءات عادلة، لابد وأن يكون هو أيضا عادلا، ولكي نضمن ذلك، فإن رولز يحدد مجموعة من الاحتياطات لعملية التداول والاختيار ويصطلح عليها الضوابط الصورية لتصوير العدالة (البجواني 2017، ص.ص 16-17)

كما يحدد رولز صفتين جوهريتين في الوضع الأصلي، بصفته صيغة من صيغ أفكار العقد الاجتماعي السياسي:

_ أنه افتراضي لأنه لا نسأل الأطراف عما يمكنهم الاتفاق عليه أو عما يريدون الاتفاق عليه أو ما اتفقوا عليه بالفعل.

_ إنه ليس تاريخيا لأننا لا نفترض أن الاتفاق قد وقع أو يمكن أن يقع في وقت ما وبالنسبة لشروط الموقف الأصلي فإن الإجابة عن هذا السؤال في رأي رولز، هي أنهم سوف يتوصلون بالضرورة إلى مبدئين أساسيين، أولهما يتعلق بالحرية، باعتبار أن الحرية هي أسى الخيرات، فهي وسيلتنا إلى تحقيق أهدافنا، أي ما كانت طبيعة هذه الأهداف، ومن ثم فإن أطراف الموقف الأصلي سوف يحرصون حرصا شديدا على ضمان أكبر قدر ممكن من الحرية لكل شخص حتى، كما يحدد رولز صفتين جوهريتين في الوضع الأصلي، بصفته صيغة من صيغ أفكار العقد الاجتماعي السياسي

_ أنه افتراضي لأنه لا نسأل الأطراف عما يمكنهم الاتفاق عليه أو عما يريدون الاتفاق عليه أو ما اتفقوا عليه بالفعل.

_ إنه ليس تاريخيا لأننا لا نفترض أن الاتفاق قد وقع أو يمكن أن يقع في وقت ما وبالنسبة لشروط الموقف الأصلي فإن الإجابة عن هذا السؤال في رأي راولز، هي أنهم سوف يتوصلون بالضرورة إلى مبدئين أساسيين، أولهما يتعلق بالحرية، باعتبار أن الحرية هي أسى الخيرات، فهي وسيلتنا إلى تحقيق أهدافنا، أي ما كانت طبيعة هذه الأهداف، ومن ثم فإن أطراف الموقف الأصلي سوف يحرصون حرصا شديدا على ضمان أكبر قدر ممكن من الحرية لكل شخص حتى يتمكن من تحقيق خطة حياته بغض النظر عن فحوى هذه الخطة، وعلى هذا فإن صيغة المبدئين يمكن أن تجيء على النحو التالي لكل شخص الحق ذاته والذي لا يمكن إلغاؤه، في ترسيمة من الحريات الأساسية المتساوية الكافية، وهذه الترسيمة منسقة مع نظام الحريات للجميع ذاته (هاشي 2014، ص.293)، وبما أن المجتمع الإنساني يحتضن أفرادا تصورات متعددة بخصوص العدالة، فإن الوضعية البدئية مطالبة باستحضار هذه التعددية، وأن تتمكن من إثبات تفوق مبادئ العدالة كإنصاف، والوضعية البدئية ليست لحظة تاريخية، وإنما هي منهج تحليلي عام لأجل الدراسة المقارنة بين تصورات العدالة. (البجدي 2017، ص.18)، هذا الوضع هو وضع متخيل من المساواة الأولية، لم يكن فيه الأطراف المعنيون عاملين بذواتهم أو مصالحهم الشخصية، في المجموعة ككل، ويتعين على ممثلهم الاختيار من وراء (حجاب الجهل) أي في حالة متخيلة من الجهل الانتقائي (لاسيما الجهل بالمصالح الشخصية المختلفة والآراء الواقعية في الحياة الطبيعية _ ما يدعوه راولز "الخيارات الواسعة" ففي هذه الحالة من الجهل المقصود يمكن اختيار مبادئ العدالة بالإجماع، هذه المبادئ هي التي تحدد، في صيغة راولز المؤسسات الاجتماعية الأولية التي يجب أن تحكم المجتمع الذي نسعى، كما نتخيل، ل "إيجاده" (سن 2010، ص. 103)

_ حجاب الجهل:

يطرح راولز بعدا جديدا يتمثل فيما أطلق عليه حجاب الجهل، حيث إن الهدف الذي توخاه من إضافته لهذا البعد الجديد المتمثل في حجاب الجهالة، هو ضمان الجودة التامة لعملية التفاوض والحيولة دون أن يحاول أحد المتفاوضين أن يتحيز إلى أوضاعه الشخصية، بحيث يفصل على مقاسه مبادئ يطرحها على الآخرين، فما دام كل متفاوض لا يعلم شيئا عن أوضاعه الخاصة، فإنه يستطيع أن يطرح مبادئ متحيزة إلى أوضاع بعضها يستفيد منها البعض على حساب الآخرين، خشية ألا يكون هو من بين المستفيدين عندما يماط عنه حجاب الجهالة ويتبين له أن هذه الأوضاع لا تنطبق عليه (سن 2010، ص.141)، يقول راولز: لا يعرف الأطراف المتفاوضون أنواع معينة من حقائق معينة في المقام الأول، لا أحد يعرف مكانه في المجتمع، طبقته الاجتماعية أو وضعه الاجتماعي، ولا يعرف نصيبه المتعلق بالإمكانات والموجودات الطبيعية، ذكائه وقوته، أكثر من هذا، أفترض أن الأطراف لا يعرفون ظروف مجتمعهم الذاتي الخاصة. (راولز 2001، ص. 182)

ب. مبادئ العدالة

يتميز مبدأ العدالة بما يدعوه راولز بروابط الالتزام التي تقوم في الواقع على هذين المبدئين لم يتسامحا منذ البداية في استبعاد اختيارهما ما يمكن أن يتنافى مع ما تستطيع القدرة الإنسانية على تعلمه إن المساواة المنصفة هنا، تعني المساواة الليبرالية، ولتحقيق أهدافها لا بد من فرض متطلبات معينة على البنية الأساسية تتعدى متطلبات نظام الحرية الطبيعية، ولا بد من إقامة نظام سوق حر في إطار مؤسسات سياسية وقانونية تكيف الاتجاهات البعيدة المدى للقوى الاقتصادية تكييفاً يمنع ظواهر التمرکز المتطرف للملكية والثروة، خاصة تلك التي قد تؤدي إلى الهيمنة السياسية، وأيضا يجب على المجتمع أن يقيم من بين أشياء

أخرى، فرصة متساوية للجميع بغض النظر عن الدخل العائلي (سن 2010، ص. 131)، ومهمة العدالة كإنصاف هي التحكيم بين هذه التقاليد المتنافسة، وذلك باقتراحها مبدأين يلعبان دور الموجه في إطار تحقيق قيم الحرية والمساواة من طرف المؤسسات الأساسية، وهذه المبادئ مرتبة وقائمة على ما يسمى بـ "مبدأ الأولوية المعجمية، لكل شخص حق متساو مع غيره في النسق الشامل من الحريات الأساسية المتساوية حيث ينسجم ذلك مع نسق مماثل من الحرية للجميع. وفي هذا الإطار ينبغي تنظيم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية على النحو التالي:

ـ أن تكون لصالح الأقل حظا في المجتمع.

ـ أن تكون مرتبطة بوظائف ومواقع مفتوحة للجميع في إطار من المساواة العادلة في الفرص (البجاني 2017، ص. 22)

إن المبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية في المجتمع العادل هي تلك الشروط التي توافق عليها الأطراف:

ـ المبدأ الأول: لكل شخص الحق ذاته لا يمكن إلغاؤه في ترسيمة من الحريات الأساسية المتساوية الكافية، وهذه الترسمة منسقة مع غطاء الحريات ذاته.

ـ المبدأ الثاني: فيضمن عدم السماح بالتفاوتات المادية إلا عندما تكون في صالح الأشخاص الأقل حقا، ومن ثم تكون مرتبطة بأوضاع اجتماعية مفتوحة لكل كذلك طبقا لمبادئ تكافؤ الفرص (محمد طارش 2018، ص. 259)

حيث أن تصور العدالة كإنصاف بمبدأيه، وبما يتضمنه من مقتضيات الأولويات، والمهام التوزيعية، وغير ذلك من الحقوق والواجبات الطبيعية التي يستند إليها هذا التصور، يختزل في صياغته خلاصة للأخلاقية الليبرالية و الديمقراطية، وبالتالي فإن مبدأي العدالة يمثلان نوعا من النسقية النظرية، للقناعات العامة المتداولة داخل المجتمعات العادلة، فكرة الفرد الحرية المتجذرة في الثقافة الفلسفية السياسية والأخلاقية الغربية تناولها راولز ووظفها لتصير مبدأه الأول في مفهومه للعدالة كإنصاف، وهو الذي ينص على الحريات الأساسية، ثم أن فكرة العقل العام أي ممارسة السلطة السياسية بطرق يوافق عليها المواطنون علانية في ضوء عقلم العام، وهذا شبيه بالقانون العام الوارد في الصيغ الخمس التي كانت للأمر الأخلاقي المطلق، ثم أن فكرة "الطاعة" كانت هي السر الخفي في العقود الاجتماعية، أي أننا إذا قبلنا العقد واقعا أو افتراضيا فيجب علينا إطاعة بنوده (راولز 2001، ص. 106)

4.التنازع بين العدالة والمساواة في منظور رولز

إن المساواة في الفرص ترتكز بقوة على ردود حدسية قوية مثل تلك التي تم الاستيلاء عليها من خلال مبدأ راولز للإنصاف وظاهرة ذنب الناجين (lipert 2020,p.p. 19-20)، إن النزاع بين المساواة والعدالة مشكلة متواترة في المجتمعات الحرية وبصورة اخص في الولايات المتحدة الأمريكية البلد الذي تتجاوز فيه الحرية مع تفاوت ولا مساواة كبيرة، إحيث أراد راولز مجتمع أفضل يوفر المصلحة والخير والمنفعة لمجموع المواطنين كبر قدر ممكن من السعادة لأكبر عدد حيث أنه أراد أن تكون نظريته للعدالة أكثر انسجاما مع المشاعر الأخلاقية وأن المجتمع الليبرالي عنده هو المجتمع الديمقراطي الليبرالي العادل بصورة معقولة و يتسم بسمات هي:

ـ سمة مؤسسية: أي ديمقراطية دستورية عالية إلى حد تخدم المصالح الأساسية للمواطنين.

ـ سمة ثقافية: أي وجود مشاعر وجدانية مشتركة بين المواطنين.

_ ضرورة أن تتوافر في المجتمع الليبرالي طبيعة أخلاقية. (محمد طارش 2018، ص. ص. 258-259).

كما يعتبر كوهين بنية راولز الأساسية للمجتمع على أنها ليست كل شيء فالمؤسسات التي تحدد الحقوق والواجبات وتقسيم الأعباء وفوائد التعاون الاجتماعي بين المواطنين، حيث يعتبرها مؤسسات قسرية من الناحية القانونية، لأن كوهين يرى أن الأفراد يجب عليهم أن يكونوا قسريين، ويأخذ في ذلك على سبيل المثال الأسرة. على سبيل المثال (hunt,p155_156)، تختلف عدم المساواة التي يسمح بها هيكل أساسي عادل بشكل كبير عند المستبعدين حسب كيوهين حتى لو كانت هناك مبادئ أخرى في نظرية راولز، كما تم استبعاد بعض التفاوتات حيث راولز يوفر تبريرا غير مقبول لتبرير احتمال وجود تفاوتات كبيرة يمكن أن يوفر مبدأ الفرق شكلا غير مقبول من تبرير عدم المساواة إذا أعطى شرطا كافيا لعدم المساواة ليكون عادلا (hunt 2010, p160)

ومن محاولات إيجاد المعادلة بين المساواة والحرية جاءت محاولات راولز المهمة في نقد النفعية والعودة الفلسفية إلى كانط لتأسيس مبدأ أخلاقي في العدالة أساسا للعدالة السياسية التي حاول أن يضع قواعد نظرية لها في الدولة الديمقراطية حيث ضمن لنا مفهومه للعدالة والمساواة في كتابين الأول كان كتابه المعنون "نظرية العدالة" والذي أعاد صياغته تحت بكتابه العدالة كإنصاف، والذي حدد فيه مبدأي العدالة، ويقضي بأن تكون متاحة للجميع بشروط مساواة في فرص الوصول إليها، ويفيد بأن تكون ظواهر اللامساواة محققة أكبر مصلحة لأعضاء المجتمع في المواقع الدنيا بحسب موضوع المساواة ذاته، مثل الدخل وغيره، وهذا يعني أن من "النماذج الرياضية" الممكنة التي تصور عملية التوزيع يؤخذ النموذج الذي تتحقق فيه أكبر فائدة ممكنة للفئات الأضعف، ولكن من دون المس بقدرة المجتمع على التطور، لكي تزداد المنافع أو الخيرات التي يمكن توزيعها (بشارة 2013، ص.ص. 21-22)

إن فكرة ستار الجبل حسب راولز، يجعل اختيار موحدا لتصوير متميز للعدالة أمرا ممكنا، فالهدف من حجاب الجبل هو منع كل طرف من أن ينحاز إلى مصلحته الشخصية عن طريق اختياره مبادئ تكوينية تخدم أهدافه، فما دام كل فرد لا يعلم شيئا عن أوضاعه الخاصة فلن يستطيع أن يطرح مبادئ يستفيد منها البعض على حساب البعض الآخر فأن على هؤلاء الأشخاص حسب راولز أن يتوصلوا إلى مبادئ العدالة، أما مبدأ تساوي الفرص لكل شخص الفرص نفسها في الوصول إلى مختلف الوظائف والوضعيات الاجتماعية ولهذا المبدأ الأسبقية على مبدأ الاختلاف، ذلك لأنه يؤدي إلى التساوي في مجال الفرص لصالح تحسين الظروف المعينة لكل فرد (محمد طارش 2018، ص 261)، فالعدالة الاجتماعية هي ما يعادل العدالة التوزيعية في السياق المعاصر، عادة ما تفهم العدالة الاجتماعية على أنها تعني العدالة التوزيعية، وتفهم المصطلحات عموما على أنها مترادفة وقابلة للتبادل في كل من اللغة الشائعة ولغة العلاقات الدولية، مفهوم العدالة الاجتماعية / التوزيعية مضمن في العديد من الأعمال الأكاديمية والنظرية وفي العديد من النصوص القانونية الدولية أو شبه القانونية (مثل الميثاق والإعلان العالمي) التي قد تتضمن فقط إشارات واسعة إلى "العدالة" وفي بعض الصكوك الدولية، بما في ذلك إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام 1995 (departement of economic and social affairs, 2016, p28)

يكون التوزيع فقط إذا، وفقط إذا، يكون الطموح و يكون التوزيع عادلا إذا وفقط إذا كان يعكس حظ الخيار التفاضلي للأشخاص، وأين يتعلق الحظ المحسوب بكيفية ظهور المخاطرة المتعمدة والمحسوبة - سواء أكان شخص ما يربح أو يخسر من خلال قبول ما كان يجب أن يتوقعه حتى لو كان التوزيع غير المتكافئ

الناتج غير عادل على أساس المساواة في الفرص، ووفقا للمساواة في الفرص فالمجتمع الذي لا تكون فيه المناصب مفتوحة للجميع في ظل ظروف تكافؤ الفرص العادل حتى لو قصرنا انتباهنا على مبدأ الاختلاف، فإنه يختلف عن المساواة في الفرص بعدة طرق، حيث أنه لا يعطي أي أهمية لما إذا كان الأقل حظا كذلك بسبب قصور الطموحات، كما أنه يسمح بالتوزيعات غير المتكافئة بشرط أن تكون هذه هي أكبر فائدة للأشخاص الأقل حظا، في حين يدين المتكافئون الفرص التوزيعات غير المتكافئة التي تعكس الهبات التفاضلية باعتبارها غير عادلة و يتعلق مبدأ الاختلاف بتوقعات مجموعة الأشخاص أسوأ حالا (lipert2020, p03,04)

يعود نجاح نظرية العدالة، إلى حقيقة أنها تملأ الفجوات في النظريات الليبرالية للعدالة الاجتماعية، وتفتح الاحتمالات ويجدد الأفكار التحررية والمجتمعية والنسوية والبيئية والماركسية، كما سيقول روبرت نوزيك في الدولة في ما أطلق عليه الفوضى واليوتوبيا، "يجب على الفلاسفة السياسيين من الآن فصاعدا إما العمل ضمن نظرية رولز، أو شرح سبب عدم قيامهم بذلك"، ويرى البعض أن الخطر الداخلي الذي يهدد الديمقراطية الليبرالية، يتمثل في "انحدارها المستمر إلى المناداة بالمساواة هادمة بذلك مبدأ أساسيا من المبادئ التي آمن بها روادها الأوائل، ونعني به الإيمان بالتفوق البشري والتميز الطبيعي، حيث إن إنكار وجود معايير إنما يعني إلغاء الفروق بين ما هو إنساني وما هو إنساني، ولقد احتلت نظرية رولز للعدالة مركز الصدارة في الفلسفة السياسية ولكن حسب رولز المساواة في الفرص ليست استثناء حيث أنه رأى حقيقة المساواة في الحظ من خلال زجاج غامق وسعى إلى توضيح نظريته عن العدالة في الاعتراف بهذه الحقيقة، لكنه فشل في القيام بذلك بشكل كاف (lipert2020, p01,02)، كما أن مبدأ الحرية هو مفهوم سابق لمبدأ المساواة العادلة في الفرص وهذا الأخير بدوره سابقا لمبدأ الاختلاف، على سبيل المثال تحظر العدالة إدخال قدر ضئيل من عدم المساواة غير العادلة في الفرص حتى لو كان هذا لصالح أكبر فائدة من الأقل حظا، وفي العدالة التوزيعية يشير "مبدأ الادخار العادل"، في جملة أمور، إلى أنه لا يمكن لجيل واحد أن يروج بشكل عادل لموقف أسوأ حالا إذا كان ذلك يهدد المؤسسات العادلة التي تتمتع بها الأجيال اللاحقة (lipert2020, p02,03)

وبالنسبة لأماراتيا صن ينطلق في نقده لراولز من فهمه للعدالة الاجتماعية توزيع المنافع أو الخيرات الأولية، مثل الحقوق والحريات والدخل المادي والشروط الاجتماعية التي يجب توافرها لتحقيق الكرامة الإنسانية، أو احترام الذات من ضرورة التساوي في الإمكانيات أو القدرات لا في الفرص فقط، وأيضاً من ضرورة أخذ حرية اختيار الإنسان لما يراه مهما في حياته، فالتساوي في الفرص لا يفيد كثيراً إذا لم تتساو إمكانيات استغلالها كي يتسنى تضيق الهوية بين الغني والفقير، وبين القوي والضعيف، ولا معنى للفرص المتساوية من دون حق الاختيار أيضاً.

كما أن راولز كان توجهه بالمجمل توجهها يعتمد على الأخلاق، فقد انطلق من الدولة كمجتمع من الأفراد الأحرار المتساوين المنخرطين في تعاون اجتماعي. والعدالة في حالتهم هي الإنصاف في توزيع المنافع في ما بينهم، وهي عدالة متعلقة بالبنية السياسية الأساسية للدولة. والشرط لهذا كله هو افتراض أن الأشخاص الأحرار يتمتعون بملكتين أخلاقيتين:

_ الملكة الأولى: هي ملكة الحس بالعدالة وهي القدرة على التطبيق والعمل إنطلاقاً من مبادئ العدالة السياسية التي تعين الشروط المنصفة للتعاون الاجتماعي.

_ الملكة الثانية: هي ملكة القدرة على تكوين مفهوم للخير وحياته، بحيث يمكن مراجعته ومتابعته كمجموعة من الغايات النهائية والمقاصد التي تحدد مفهوم الشخص لما هو قيم في الحياة (بشارة 2013، ص.ص 22-23)

وحسب ميلر ، فإن هذا مفهوم العدالة يعتمد على ما يعتبره الناس عدالة فقد تكون العدالة الاجتماعية في بعض الأحيان على خلاف مع فردنا كما يجادل راولز ، لا يمكننا الحفاظ على الاحساس بالعدالة وكل ما يعنيه هذا بينما نتمسك في نفس الوقت على استعداد للعمل بشكل غير عادل يجب أن يعد القيام بذلك ببعض المزايا الشخصية، حيث الشخص غير مستعد للقيام بأشياء معينة ، ويتعرض للإغراء بسهولة (cosacchi 2019, p663-664)

خاتمة

إن العدالة كمفهوم ارتبطت عبر تاريخها الطويل بفكرة المساواة، إذ أن العدالة لا تقتصر على العدالة بين الأفراد ومع بعضهم البعض وعلاقتهم بالدولة وإنما على عدالة الدولة في علاقاتها مع الأفراد من جهة أخرى، إذ أن لكل حقبة زمنية جملة من المفاهيم عن العدالة وفق ما تراه معكوسا من واقعها المعاش، كما أن نظرية العدالة كإنصاف هي رؤية سياسية محضة قابلة للتحقق في المجتمعات الليبرالية ذات التقاليد الديمقراطية، وإن كانت رؤية لا تخلو من الأبعاد المثالية الطوباوية، من ذلك قيامها على التنازع بين مبدئي العدل كإنصاف من جهة، ومن جهة أخرى المساواة كمفهوم لصيق بتحقيق فكرة العدالة، فمن منظور رولز ما يهم في نظرية العدالة هو وجود مجتمع عادل وليس فرد عادل، وذلك لأن فكرة العدالة كإنصاف تمنحها بعدا سياسيا، بعد أن كانت مذهبا أخلاقيا، فهدف العدالة هو تحديد صيغ التعاون الاجتماعي التي تؤدي إلى الإنصاف، من خلال ضمان المساواة في الفرص، فلقد اختزل رولز العلاقة بين العدالة والمساواة، في تحديد العلاقة بطريقة تضمن الحد الأقصى الممكن من أشكال اللامساواة الحتمية، وهو ما أسماه المساواة عبر التكافؤ في الفرص، مما يجعل العدالة لا بد لها أن تقتزن بشرط المساواة حتى ترتقي من مستوى ما يجب أن يكون إلى ما هو كائن، فلولز يدرك وجود الفروق الفردية ولا يمكن إلغاؤها أو إنكارها، وهو ما جعله يبحث في إلغاء الآثار المترتبة عنها، من خلال التركيز على من سماهم الأقل حظا وكيفية استفادتهم من الأفراد الأكثر حظا، وهو ما جعله عرضة للعديد من الانتقادات، كون هذا المبدأ يتنافى مع مبدأ الحرية، خاصة حين تكلم عن المساواة في الحرية كحق لكل فرد بشرط عدم المساس بحريات الآخرين، فهو ينطلق في تصوره لعدالة كفكرة يشترط فيها وجوب تحقيق المساواة باعتبارها المنطلق الأساسي لأي تعاقد اجتماعي، قبل التفكير في فكرة العدالة.

قائمة المراجع:

1. أمارتيا، سن، (2010). فكرة العدالة، (ترجمة مازن جندلي). بيروت: الدار العربية للعلوم
2. البجداني، ياسين، (2017). نظرية العدالة كإنصاف عند جون رولز: المنطلقات الفلسفية والمرتكزات الأساسية، مجلة حكمة.
3. رولز جون ، (2001). نظرية في العدالة، (ترجمة ليلى الطويل). دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.
4. ساندل ، مايكل ، (2009). الليبرالية وحدود العدالة، (ترجمة محمد هناد). بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
5. فارلي، كولن، (2008). مقدمة في النظرية السياسية المعاصرة، (ترجمة بشير المغيري، محمد زاهي، والحصادي، نجيب المحجوب). بن غازي: جامعة قاريونس

6. هاشمي محمد، (2014). نظرية العدالة عند جون راولز: نحو تعاقد اجتماعي مغاير. (ط 1). الدار البيضاء: دار توبقال للنشر
7. محمد طارش، علياء، و عدنان عزيز، أحمد، (2018). العدالة في الفكر السياسي الغربي المعاصر: جون رولز وويل كيميلكا انموذجا، مجلة العلوم السياسية، ع 54.
8. بشارة، عزمي، (2013). مداخلة بشأن العدالة سؤال في السياق العربي المعاصر، مجلة تبين، لمركز ع 05
9. kasper, lippert,rasmussen, (2020).rawls and luck egalitarianism, in book: john rawls, project egalitarianism, (133-147).
- 10.ian hunt, (2010). how egalitarian is rawl's theory of justice, philosophical papers, 39, (2)
11. blaka , micheal, mathiase, risse.(2008). twoo models of equality and responsibility. canadian journal of philosophi,38(2).cossachi, daniel, (2019)jesuits and social justice, journal of jesuistudies, marywood university,(6), 651- 675
13. departement of economic and social affaires, (2006), justice in an open world, the role of the united Nations and of United Nations Division for Social Policy and Development The international forum for social developement social justice in an open world, New York.